

# القضاء في

## في اللغة

لستأ نريد استقصاء معاني القضاء والحكم في اللغة ، في هذا المقال الذي تنشره مجلة الدائرة القراء ، ولكننا نحب أن نشير الى مسألة فريدة في كتب التراث ، هي الخلاف بين اصحاب المعاجم ، وبين رجال تفسير التنزيل العزيز . فقد انفرد اصحاب المعاجم ، وعلى راسهم صاحب اللسان ، ابن منظور ، بالقول :

الحاكم : هو القاضي . والحكم : العلم ، والفقه ، والقضاء بالعدل ، وهو مصدر حكم .

والعرب تقول : حكمت ، واحكمت ، وحكمت بمعنى : منعت ، وردت . ومن هذا قيل للحاكم بين الناس : حاكم ، لانه يمنع الظالم من الظلم - قال الأزهري : الحكم : القضاء بالعدل .

أما قضى ، فقد قيل فيها : قضى القاضي بين الخصوم ، أي قد قطع بينهم في الحكم .

# الإسلام

● بقلم : ظافر القاسمي

وهذا يعني ان القضاء قد يكون بالعدل وبالظلم . اما الحكم فلا يكون الا بالعدل . هذا هو رأي علماء اللغة .

في القرآن

ورد لفظ الحكم والقضاء ، ومشتقاتهما ، في الكتاب العزيز ، في مواضع مختلفة ، وبمعان متعددة . وقد لاحظت ان مواضع التشريع ، والامر والنهي ، انما وردت في مادة ( حكم ) ومشتقاتها ، ولم ترد في مادة ( قضى ) ومشتقاتها ، الا في آية واحدة ، هي قوله تعالى (١) : « فلا والله يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ، ولا يجندوا حرجا مما قضيت » ، وهي موجهة الى الرسول ، ووضعت لقاعدة أصيلة في تنظيم القضاء ، هي الزام المتقاضيين بحكم القاضي . غير انه لا بد من الإشارة الى ان الله تعالى قد وصف نفسه بما هو اهل له في صدد القضاء ، فقال (٢) : « ان الله يقضي بالحق » ، وقال (٣) : « ولكل امة رسول » ، فاذا جاء رسولهم قضى بينهم بالقسط ، وهم لا يظلمون » . وامثال ذلك ..

أما لفظ « حكم » ومشتقاته ، فقد جاء فيه الأمر بالعدل والحق ، في مواضع كثيرة . منها قوله تعالى : « يا داود انا جعلناك خليفة في الارض ، فاحكم بين الناس بالحق ، ولا تتبع الهوى ، فيضلك عن سبيل الله » . قال وكيع ( ٥ ) : « فاستغلفه في ارضه لاقامة حكمه ، واتباع سبيله ، وحذره اتباع الهوى ، والفضالة عن القصد » .

ومنها ما وجه الى الرسول صلى الله عليه وسلم ، كقوله تعالى ( ٦ ) : « انا أنزلنا اليك الكتاب بالحق ، لتحكم بين الناس بما أراك الله ، ولا تكن للزائنين خصيما » . قال القاسمي في تفسيره ( ٧ ) : « بما أراك الله ، أي ، بما عرفك ، وأعلمك ، وأوحى به اليك » . سمي ذلك العلم بالرؤية ، لأن العلم اليقيني المبرأ من جهات الريب يكون جاريا مجرى الرؤية في القوة والظهور » .

ومما وجه الى الرسول صلى الله عليه وسلم قوله تعالى ( ٨ ) : « وأنزلنا اليك الكتاب بالحق ، مصدقا لما بين يديه من الكتاب ، ومهيئنا عليه ، فاحكم بينهم بما أنزل الله ، ولا تتبع أهواءهم عما جاءك من الحق » : والآية ، وإن كانت واردة في أهل الكتاب ، وإن الضمير في ( بينهم ) يعود اليهم ، إلا أن كثيرا من المفسرين ، رأى بحق ، أن الخطاب في الآية عام ، وأن الحكم بما أنزل الله واجب بين أهل الكتاب وغيرهم . وهذا واضح من آية أخرى تكررت ثلاث مرات ، في سورة واحدة ، وهي قوله تعالى ( ٩ ) : « ومن لم يحكم بما أنزل الله ، فأولئك هم الكافرون » . ثم قال : « الظالمون » . ثم قال : « الفاسقون » . والقرآن الكريم يفسر بعضه بعضا ، وهو مذهب متفق عليه .

ومن الآيات ما وجه الى الناس كافة ، كقوله تعالى ( ١٠ ) : « ان الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات الى أهلها وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل » .

ومن هذه الآية وما سبقتها يتبين أن ما ذهب اليه أصحاب المناهج من أن « القضاء » يفيد قطع الخصومة ، وأن « الحكم » هو القضاء بالعدل ، ذهب غير صحيح ، وليس له له مستند من القرآن . لأن القرآن أحملي ما يحتاج به علماء اللغة ، لا بل هو المصدر الأصلي للاحتجاج ، وإن قوله تعالى : « وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل » يفيد أن الحكم قد يكون بالعدل ، وقد يكون بخير العدل . ولهذا جاء في مطلع الآية : « ان الله يأمركم » . وأخلص من هذا الى القول بأن تفريق المجمعين بين القضاء والحكم ، على النحو الذي رأيت ، تفريق يخالف القرآن الكريم .

أما قوله تعالى في وصف داود سليمان ( ١١ ) : « وكلا آتينا حكما وعلما » . فقد قال الماوردي ( ١٢ ) :

« وفي المراد بالحكم والملم وجهان :

« أحدهما - أن الحكم : الاجتهاد - والملم : النص -

« والثاني - أن الحكم : القضاء - والملم : الفتيا -

« قال الحسن البصري : لولا هذه الآية ، لرأيت الحكام قد هلكوا - لكن الله تعالى عذر هذا باجتهاده ، وأثنى على هذا بصوابه - »

ومن المسلم به أن « الحكم » في هذه الآيات يشمل الولايات كلها ، سواء أكانت عامة أم خاصة ، كبيرة أم صغيرة - والقضاء أعلاها -

## في السنة

ورد لنظا « القضاء » و « الحكم » في السنة ، في مواضع كثيرة ، نقف عند بعضها لأن له دلالات ، منها :

### ١ - خطورة القضاء :

روى أن الرسول صلى الله عليه وسلم قال : « من ولي القضاء ، فقد ذبح بغير سكين » - وقد خصص وكيع في كتابه « أخبار القضاء » سبع صفحات كاملات ، لتفريغ هذا الحديث (١٣) ، ولألفاظه المختلفة التي تدور حول معنى واحد -

وقد صححه قوم ، وحسنه قوم ، وضعفه آخرون ، وأنكره فريق رابع -

ويكفي أن تعلم أن أحمد ، وأبا داود ، وابن ماجه ، والنسائي ، والدارقطني ، وغيرهم ، قد صحروه ، وإن بعضهم قد رد على من ضعفه أو أنكره ، وإن ابن حجر قال : « وكفاه قوة تفريغ النسائي له » -

وإذا كان نقد متن الحديث ، لا يقتل في تصحيحه من نقد استاده ، فإني أرى فيه القوتين جميعاً ، أي قوة السند ، وقوة المتن - ومن عرف بلاغة أفصح العرب ، محمد صلى الله عليه وسلم ، وبعض صور التهريب والتهريب التي وردت في كلام

سيد المرسلين ، رجع ، أو جزم بأن هذا الحديث من أقواله \* وهو يعني في رأيي خطورة هذا المنصب الكبير ، الذي تتعلق به الأرواح والاعراض والاموال \* وإن القاضي حقا ، يبقى في جهد متواصل ، وقلق نفسي مستمر ، إلى أن يتبين وجه الحق \* وهذا الجهد ، وهذا القلق ، يعرفهما الذي كابدهما وهاتهما \* ولعل من بعض معاني هذا الحديث : تشبيه الجهد والقلق ، بالذبح بغير سكين \* وهذا يمثل صورة رائمة من صور المشاهدة ، والتحري ، والبحث ، وسهر الليل ، والتماس الحق بكل وسائله \*

### ب - التهريب من الاجترار على القضاء

روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال :

« القضاء ثلاثة : قاضيان في النار ، وقاض في الجنة \* فأما الذي في الجنة : فرجل عرف الحق ففطن به \* وأما اللذان في النار : فرجل عرف الحق ، فجار في الحكم ، ورجل قضى على جهل ، فهما في النار » \*

وهذا الحديث رواه الأربعة : أبو داود ، والبيهقي ، والحاكم ، والطبراني \* وخصص له وكيع ست صفحات ( ١٤ ) ، وأورد رواياته وأسانيده المختلفة ، ومنها :

« القضاء ثلاثة : قاضيان في النار ، وقاض في الجنة \* قاض قضى بغير حق وهو يعلم ، فذاك في النار \* وقاض قضى وهو لا يعلم ، فأهلك حقوق الناس ، فذاك في النار \* وقاض قضى بالحق فهو في الجنة » \*

— قالوا : ( أي الصحابة ) لما ذنب هذا الذي يجهل ؟

— قال صلى الله عليه وسلم : ذنبه ألا يكون قاضيا حتى يعلم \*

— وقيل : ما بال هذا الذي اجتهد رأيه في الحق فأخطأ ؟

— قال : لو شاء لم يجلس يقضي ، وهو لا يحسن يقضي \* والجواب منسوب لأبي العالية من حديث علي \*

ولست أدري من أين أقحموا موضوع ( الاجتهاد ) في هذا الحديث ؟ ولا يعقل

أن يكون رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أُنذر المجتهد المخطئ بالنار ، لأن المجتهد لا يسمى مجتهداً إلا وقد تزود بالعلم والفهم والقدرة على الاستنباط ، وكل ما يؤمله للقضاء والفتيا مما - فالمجتهد الذي يخطئ - ، لا يعني خطأه أنه لم يعلم ، وإنما يعني أنه لم يهتد إلى وجه الصواب ، والفرق بينهما بعيد - لهذا ترى القاضي قد أورد في تفسيره ، معان التاويل ، هذا الخبر (١٥) .

« روى ابن أبي حاتم أن إياس ابن معاوية ، لما استقضى ، أتاه الحسن البصري ، فبكى ( إياس ) - فقال : ما يبكيك ؟

— قال إياس : يا أبا سعيد ! يلفتني أن القضاء رجل اجتهد فاشطأ ، فهو في النار - ورجل مال به الهوى فهو في النار ، ورجل اجتهد فأصاب فهو في الجنة -

— فقال الحسن البصري : إن فيما قضى الله من نبي داود وسليمان ، عليهما السلام ، والأنبياء ، حكماً يرد قول هؤلاء الناس من قولهم - قال الله تعالى : « وداود وسليمان إذ يحكمان في الحرث » - الآية - فأثنى الله على سليمان ، ولم يذم داود - ذلك بأن داود وسليمان اختلفا في الاجتهاد ، في قصة رمي الفتى في الليل ، في أرض الغير .

وفي السنة : ليس أحد من خلق الله يحكم بين ثلاثة ، إلا جيء به يوم القيامة مفلولاً يداء إلى حنقه ، فكه العدل أو سلمه - رواه أحمد والبيهقي وغيرهما -

ولها أيضاً : يجاء بالقاضي العدل يوم القيامة ، فيلقى من شدة الحساب ما يتمنى أنه لم يلقى بين اثنين -

هذه الأحاديث وأمثالها وأشباؤها كثير ، وما تبعها من الحكم بالهوى ، والتعذير منه ، وجزم فاعله - وحكم الراشي والمرشي ، والاستمانة بالشفاعات وغيرها (١٦) ، إنما شرعت لصيانة القضاء من الميث ، والمحافظة على حقوق الناس الذين ظلوا ، إذ كانوا ضحية مطارة قلوبهم ، أو اشتبه عليهم وجه الحق - وليست هذه الصورة الترميضية التي وردت إلا خطأ للمؤمنين الذين يرون الأثرة غيراً لهم من الأولى ، وهي أفضل في نفوسهم ، وأشد تأثيراً من التأديب بالمزل أو بالطرد ، ومن الإحالة على المحاكمة والمحس ، فهذه أمور دنيوية تنتهي في يوم موعود - أما الذين آمنوا

يربهم ، وحسبوا حساب الآخرة ، فإن تحذيرهم بمذاب الآخرة يردعهم عن عصيان  
الأوامر وارتكاب التواهي .

### ج - أجر المجتهد

حث الاسلام الانسان في القران والسنة ، على البحث والدرس ، والاستنباط  
والاجتهاد ، وأعطى المجتهد المضطرب سنن المسؤولية ، لا بل جعل له اجرا واحدا ،  
وللمصيب أجرين .

وفني من البيان أن تجتمع فيه صفات الاجتهاد ، وأهمها : العلم بالكتاب  
والسنة ، وبأقوال السابقين ، وقوة العقل التي تؤدي الى القدرة على الاجتهاد . فما  
كل عالم يصح أن يكون مجتهدا ، أو تنطبق عليه صفات الاجتهاد ، وكل مجتهد عالم  
بلا ريب .

والقاضي مجتهد بلا خلاف ، لأن النصوص تنتهي ، والوقائع لا تنتهي ، كما  
قال الامام ابن القيم - وكم عرضت للقاضي ، في كل زمان ومكان ، نوازل لم يجد  
عليها نصا - وهنا لا بد له من الاجتهاد - ولهذا قال الرسول صلى الله عليه وسلم :  
« إذا حكم الحاكم فاجتهد ، فأصاب ، فله أجران ، فاجتهد ، فأخطأ ، فله أجر »  
- متفق عليه - « وقد ورد في بعض الروايات : « وإن أصاب فله عشرة أجور » .

قال الماوردي ( ١٧ ) : « فجعل له - للقاضي - أجرين : أحدهما على الاجتهاد ،  
والآخر على الإصابة » وجعل له في الخطأ اجرا واحدا على الاجتهاد ، دون الخطأ » .

وقال الجصاص من أئمة الحنفية ( ١٨ ) : « ومعناه عندنا - والله أعلم - أنه  
قد سوى بينهما في الأجر الذي يستحقانه بالاجتهاد ، وطلب الحق ، إذا لم يأل واحد  
منهم في طلب إصابة الحق » .

والذي نراه في هذا الموضوع الغدير أن السنة قد شجعت على تولي القضاء ،  
ولم تنفر منه الا المأجزين منه ، أو أصحاب الأهمام - وإن الورع في تجنب هذه  
الولاية ليس له معنى ، ولا سيما سنن الأكفام ، القادرين على أعبائها ، ولا جناح  
عليهم إذا هم أخطأوا ، ومن ذا الذي لا يخطئ ؟ وما نقرأه في سيرة بعض الأئمة  
الذين هزفوا عن ولاية القضاء ، تخرج لا يتفق مع هذه النصوص ، ولا مع سيرة

الرحيل الأول من أهل صدر الاسلام ، فلقد قضى أبو بكر وعمر وعثمان وعلي وكثير من كبار الصحابة ، في حيازة الرسول ، وبعد انتقاله إلى الرفيق الأعلى ، وأخطأوا وأصابوا ، ولم يجدوا في ذلك إلا تقرباً إلى الله ، ولم يعرفوا الحرج ، وربما كانت شدة الورع ، في بعض الأحيان ، ذات أثر عكسي على المجتمع ، من حيث التفریط بحقوقه على العلماء ، والتفريط كالأفراط .

### د - أصول محاكمات

وتسمى في مصر ( المرافعات ) ، ويراد منها : الطرائق التي ينبغي أن تتبع منذ بداية المحاكمة حتى نهايتها . وقد تضمنت الأحاديث الكثير منها ، نكتفي منها هنا بقرص صغير ، فما قصدنا في هذا البحث إلا إلى بيان بعض الاشارات التي وردت في السنة من القضاء ، ولها بعض الدلالات التنظيمية المهمة . وقد سميت أصول المحاكمات أيضاً : « ضوابط العدل » ، بالنسبة للفريقين المتخاصمين .

من هذه الأحاديث قوله صلى الله عليه وسلم لعلي حين ولاه قضاء اليمن : « إذا حضر الخصمان اليك ، فلا تقض لأحدهما حتى تسمع من الآخر » . قال علي : « فما أشكلت علي قضية بديها » . وهذا من المبادئ الأولية التي تضمنتها قوانين أصول المحاكمات التي وضعت في العصور المتأخرة .

وفي وجوب المساواة بين الخصمين قال صلى الله عليه وسلم ( ١٩ ) : « إذا ابتلي أحدكم بالقضاء ، فلا يجلس أحد الخصمين مجلساً لا يجلسه صاحبه » . وإذا ابتلي أحدكم بقضاء ، فليلق الله في مجلسه ، وفي لحظه ، وفي اشارته » .

### اقوال ماثورة

قال علي بن أبي طالب ( ٢٠ ) : « لو يعلم الناس ما في القضاء ، ما قضاوا في ثمن بكرة ! ولكن لا يد للناس من القضاء ، ومن أسرة برة أو فاجرة » .

وقال أيوب صاحب الحسن البصري ( ٢١ ) : « رأيت أعلم الناس بالقضاء ، أشدهم كرامة له » .



وقال مكحول (٢٢) : « ما يسرني أني وليت القضاء ، وإن سوارى مسجدكم هذا لي ذهباً » .

وقال الفضيل بن عياض (٢٣) : « إذا ولي الرجل القضاء ، فليجعل للقضاء يوماً ، وللبكاء يوماً » .

وقال عمر بن الخطاب (٢٤) : « ويل لديان أهل الأرض ، من ديان أهل السماء ، يوم يلتقونه ، إلا من أمر بالعدل ، وقضى بالحق ، ولم يقض بهوى ، ولا لغراءة ، ولا لرغبة ، ولا لرهبة ، وجعل كتاب الله مرآة بين عينيه » .

**ظاهر القاسمي**

استاذ العربية والعلوم الإسلامية في الجامعة اللبنانية

### الهوامش والمصادر

- (١) النساء ٦٤/٦ .
- (٢) يونس ٢٠/١٠ .
- (٣) يونس ٤٧/١٠ .
- (٤) سورة ٣٨ - آية ٦ .
- (٥) الجبار القضاء ١/١ .
- (٦) النساء - ٤ - رؤية ١٠٥ - واجمع في أسباب نزولها وتفسيرها : معاصر التاويل ١٥٣١/٥ وما بعدها .
- (٧) المصدر السابق ١٥٣٦/٥ .
- (٨) المائدة - ٥ - الآية ٤٨ .

- (٩) الثالثة - الإيات ٤٨ - ٤٩ - ٥١ .
- (١٠) النساء - ٤ - الآية ٥٨ .
- (١١) الأنبياء - ٢١ - الآية ٧٩ .
- (١٢) أدب القاضي ١/١٢١ .
- (١٣) ١٣ - ٧/١ .
- (١٤) ١٩ - ١٣/١ .
- (١٥) ٤٧٩٣/١١ .
- (١٦) راجع لموصفها وأساليبها في أخبار القضاء وكيع ١/١٣ - ٧٠ .
- (١٧) أدب القاضي ١/١٣٧ .
- (١٨) نقله معقل أدب القاضي في العاشية رقم ١١ من ٢٢٨/١ من كتاب أدب القاضي للفصاف ( مخطوط ) .
- (١٩) اخرجيه الحاكم ، وأبو داود ، وأبو عيسى ، والإمام أحمد في مسنده ، والبيهقي ، وابن حبان ، بإسناد معتلة عن علي بن أبي طالب .
- (٢٠) رواه البيهقي والدارقطني والطبراني .
- (٢١) وكيع ١/٢١ .
- (٢٢) وكيع ١/٢٢ .
- (٢٣) وكيع ١/٢٤ .
- (٢٤) وكيع ١/٣٠ - ٣١ .